



قرار رقم (٦٦١) لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٢٤

بشأن اعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص للعاملين بمصطلحي الجمارك والضرائب على المبيعات

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١١٧) لسنة ١٩٨٢ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بمصطلحي الجمارك والضرائب على الاستهلاك برقم (١٩٣).

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٤٢٣) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل اسم الصندوق ليصبح (صندوق التأمين الخاص للعاملين بمصطلحي الجمارك والضرائب على المبيعات).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠/٣/٢٠٢٣ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق ابتداءً من ٢٠٢٣/٣/٢١.

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (٣، ٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وقواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

وعلى محضري اجتماعي لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٤٦٨) لسنة ٢٠٢٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩، ٢٠٢٤/٢/١٥، ٢٠٢٤/٣/٧ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٤/٣/٧.

قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (٧ مكرر ٢) من الباب الثاني (موارد الصندوق وكيفية استغلالها والتصرف فيها) النصوص والمادة (٤٩) من الباب الخامس (الجمعية العمومية) والمواد (٥٠، ٥٣، ٥٤/٩) من الباب السادس (مجلس الإدارة) التالية:

الباب الثاني: (موارد الصندوق وكيفية استغلالها والتصرف فيها)

مادة (٧ مكرر ٢) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة سنوياً للتأكد من سلامة المركز المالي للصندوق واستمراريته في ضوء دعم وزارة المالية وحصيلة الغرامات المحصلة فعلياً والتي بناء عليها يتم تحديد الحد الأقصى للمزايا العلاجية المنصرفة شهرياً.

ويجب أن يتضمن تقرير الخبير الاكتواري البيانات الموضحة بالنموذج الذي تعدده الهيئة لهذا الغرض على الأقل وأن يكون مصدقاً عليها منه، ويتم إرسال نسخة من التقرير للهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إعداده.

محمد



محمد

محمد

محمد



رئيس الهيئة

وفي جميع الأحوال على الخبير الاكتواري أن يثبت في تقريره أي نقص أو خطأ أو أي مخالفة يكتشفها أثناء إعداد التقرير.

الباب الخامس : (الجمعية العمومية)

مادة (٤٩) :

مع عدم الإخلال بأحكام قراري الهيئة رقمي (٣، ٤) لسنة ٢٠٢١ تُعين الجمعية العمومية للصندوق مراقب لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوى الخبرة في مجلس إدارته. وبمراجعة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، على أن يراعى عند تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذي تم تغييره، ولا يجوز أن يُعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها.

الباب السادس : (مجلس الإدارة)

مادة (٥٠) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (خمس عشرة) عضواً على النحو التالي :
(أ) تنتخب الجمعية العمومية للصندوق بالاقتراع السري عدد (أحد عشر) عضواً منهم وفقاً لما يلي :
- ستة أعضاء من منطقة الإسكندرية والمنطقة الغربية أحدهم من مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- ثلاثة أعضاء من منطقة القاهرة والوجه القبلي أحدهم من مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- عضوان من المنطقة الشرقية والوجه البحري أحدهما من مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
(ب) أربعة أعضاء منهم يتم تعيينهم عن طريق رئيس الجهة وفقاً لما يلي :
- رئيس مصلحة الجمارك "بصفته".
- رئيس مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة) "بصفته" إذا كان من ضرائب القيمة المضافة أما إذا كان من الضرائب العامة فيكون أقدم رئيس قطاع بضرائب القيمة المضافة .
- يعين رئيس مجلس إدارة الصندوق عضوين من العاملين من أعضاء الجمعية العمومية على مستوى الجمهورية .
ويجوز أن يضم تشكيل مجلس إدارة الصندوق عضوين على الأكثر من ذوى الخبرة في مجالات الاستثمار أو التأمين من غير الأعضاء في الصندوق بشرط أن توافق عليهم الجمعية العمومية للصندوق، ويتم الالتزام بتعريف شروط الخبرة اللازمة في مجالات الاستثمار والتأمين وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة.
وفي جميع الأحوال يجب أن يقل عدد الأعضاء من ذوى الخبرة والمعنيين من طرف الجهة المنشأ بها الصندوق عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.
وتكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة. يسمح لعضو مجلس الإدارة بالتفرغ لمدة يومين اسبوعياً لإتاحة الفرصة لخدمة الأعضاء طول مدة عضويته بالمجلس .

محمد



ل

الس

ص





رئيس الهيئة

مادة (٥٣) :

يكون رئيس مصلحة الجمارك رئيساً لمجلس إدارة الصندوق، ويكون رئيس مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة) نائباً للرئيس إذا كان من ضرائب القيمة المضافة أما إذا كان من الضرائب العامة فيكون أقدم رئيس قطاع بضرائب القيمة المضافة، وينتخب من بين باقي الأعضاء السكرتير العام وأمين الصندوق، ويجوز تعيين مدير الصندوق من ضمن أعضاء المجلس على ألا يكون الرئيس أو أمين الصندوق.

مادة (٥٤) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شؤونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلي :
٩) ترشيح مراقبي حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدین بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة.

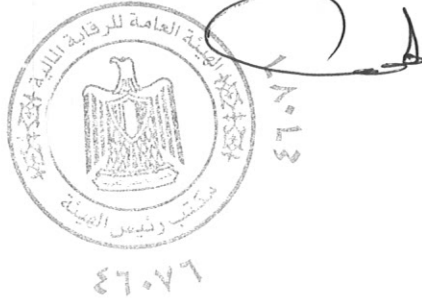
مادة (٢) : تسري هذه التعديلات ابتداءً من التاريخ الذي قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه فيما عدا تعديل المادة (٧ مكرر ٢) فيعمل به ابتداءً من تاريخ صدور هذا القرار وتعديل المادتين (٤٩، ٥٤) يعمل به ابتداءً من ٢٠٢١/٢/١٤ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح



م. م. م. م.